

أحكام القرآن

دون غيرها لأجل الحمل والوجه الأول باطل لأنها كانت واجبة على وجه الوصية والوصية للوارث منسوبة والوجه الثاني لا يصح أيضاً من قبل أن النفقة لم تكن واجبة في حال الحياة وإنما يجب حالاً على حسب مضي الأوقات وتسليم نفسها في بيت الزوج ولا يجوز إيجابها بعد الموت من وجهين أحدهما أن يحكم بها الحاكم على الزوج ويثبتها في ذمته وتوخذ من ماله وليس للزوج ذمة فثبت فيها فلم يجز أخذها من ماله إذا لم تثبت عليه والثاني أن ذلك الميراث قد انتقل إلى الورثة بالموت إذا لم يكن هناك دين عند الموت فغير جائز إثباتها في مال الورثة ولا في مال الزوج فتوخذ منه وإن كانت حاملاً لم يخل إيجاب النفقة لها في مال الزوج من أحد وجهين إما أن يكون وجوبها متعلقاً بكونها في العدة أو لأجل الحمل وقد بینا أن إيجابها لأجل العدة غير جائز ولا يجوز إيجابها لأجل الحمل لأن الحمل نفسه لا يستحق نفقة على الورثة إذ هو موسر مثلهم بميراثه ولو ولدته لم تجب نفقته على الورثة فكيف يجب له في حال الحمل فلم يبق وجه يستحق به النفقة وإن أعلم بباب التعريف بالخطبة في العدة .

قال الله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكنتم في أنفسكم الآية وقد قيل في الخطبة أنها الذكر الذي يستدعي به إلى عقدة النكاح والخطبة بالضم الموعظة المتسبة على ضروب من التأليف وقد قيل أيضاً إن الخطبة ماله أول وأخر كالرسالة والخطبة للحال نحو الجلسة والقعدة وقيل في التعريف أنه ما تضمن الكلام من الدلالة على شيء من غير ذكر له كقول القائل ما أنا بزان يعرض بغيره أنه زان ولذلك رأى عمر فيه الحد وجعله كالتصريح والكلنائية العدول عن صريح اسمه إلى ذكر يدل عليه قوله تعالى إنما أنزلناه في ليلة القدر يعني القرآن فالهاء كنایة عنه وقال ابن عباس التعريف بالخطبة أن يقول لها إنني أريد أن أتزوج امرأة من أمرها وأمرها يعرض لها بالقول وقال الحسن هو أن يقول لها إنني بك لمعجب وإنني فيك لراغب ولا تفوتنـا نفسك وقال النبي ص - لفاطمة بنت قيس وهي في العدة لا تفوتنـا نفسك ثم خطبها بعد انقضاء العدة على أسامة بن زيد وقال عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال هو أن يقول لها وهي في العدة إنك لكريمة وإنني فيك لراغب وإنما لسائق إليك خيراً أو نحو هذا من القول